الثورة
الاثنين ٩ ربيع أول ١٤٢٦هـ الموافق ١٨ أبريل ٢٠٠٥م العدد (١٤٧٦٨)
دنيا الإعلام
اشراف/ عارف الاقام

في حلقة نقاشية حول «الأداء الإعلامي بين المسؤولية المهنية والقانونية»

الجفري: يجب توطيد العلاقة بين الإعلام والقضاء فكلاهما مكمل للآخر

نصر: على الصحفي أن لا يستغل حرية الصحافة لينتهك حرمة الآخرين

■،، أكد الدكتور عدنان الجفري وزير العدل أن الكلمة الصادقة هي التي تبني الأوطان وتحمي الحقوق وأن القاضي النزيه والصحفي النزيه هما يدا العدالة، منوهاً بأن الإعلام يعد من المحاور الأساسية التي ادرجت ضمن استراتيجية تطوير القضاء التي وضعت «وستبدأ حقيقة التطوير للقضاء في النصف الثاني من هذا العام حيث سنركز على القضاء التجاري بما يدفع عملية الاستثمار إلى الأمام وكذا اتاحة الفرصة للمرأة للانخراط بالسلك القضائي بشكل أوسع».

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها يوم أمس في افتتاحية الحلقة النقاشية التي تنظمها الوزارة «الأداء الإعلامي بين المسؤولية المهنية والقانونية»

وأضاف: كيف يمكن أن نعزز التوعية القضائية وتعزيز هيبة القضاء الذي يعد ملاذاً آمناً لحماية الحقوق والدفاع عن الحرية والحقوق الصحافية وهو ما يجب على الصحافيين أن يكونوا عوناً لنا في ذلك ولابد أن نوطد عملية الاتصال بين الأجهزة الاعلامية والقضاء ونسعى إلى محو الاشكالية القائمة بين الاعلاميين والقضاء لأن كل منهما يكمل الآخر، فقد ظهر نوع من التجاوزات تمس القضاء ونرى أن يكون هناك تواصل بين أجهزة الاعلام والقضاء كون القاضي يبحث عن العدالة والاعلامي يبحث عن الحقيقة.

من جهته أكد نصر طه مصطفى رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية سبأ على أنه لا يمكن أن توجد صحافة دون حماية ورعايه لحقوق الصحافيين، مستعرضاً العلاقة الوطيدة بين الإعلام والقضاء وخصوصاً بعد ٢٢ مايو ضمن التعددية القائمة شهدت المحاكم كثيراً من القضايا في جرائم الصحافة وكان القضاء هو الفيصل.

مشيراً إلى أن الحرية الصحافية تنتهي عندما يبدأ التعدي على خصوصيات الآخرين وأعراضهم ويجب أن يعرف الجميع أين تبدأ الحرية وأين تنتهي ولابد من توازن الحقوق مع الواجبات منوهاً بأنه يجب على الصحفي أن لا يستغل حرية الصحافة ومساحتها لينتهك حرمة الآخرين متمنياً أن تكون هناك نيابة خاصة للمطبوعات يكون القائمون عليها متخصصين في قضايا النشر والصحافة وملمين بقوانين الصحافة والمطبوعات.

هذا وقد بدأت الحلقة النقاشية بمشاركة ٢٥ صحافياً من مختلف الصحف الرسمية والحزبية والأهلية وقدمت ثلاث أوراق عمل الأولى بعنوان «حرية المعرفة والحق في محاكمة عادلة» للدكتور محمد جعفر والثانية للدكتورة رؤوفة حسن حول «أخلاقيات العمل المهني الإعلامي» فيما الثالثة كانت للدكتورة لنا الشرعبي حول «الإعلام وحقوق الانسان».

صحافة الكويت ... وقع آخر

غمدان اليوسفي

□ يكفي أن تقرأ صحف الكويت يوماً واحداً لتعرف مستوى التطور الذي قطعته الصحافة الكويتية، ثم لا يكفيك أن تقرأ في الكويت صحيفة يومية - بمعنى صحيفة أو اثنتين - فهناك ما يقارب من سبع صحف يومياً وبالحجم الدولي، وعدد صفحاتها يتجاوز الـ (٧٠) صفحة، اقتربنا من الواقع الصحفي من خلال اللقاء بوكيل وزارة الإعلام للإعلام الخارجي الشيخ مبارك الدعيج الصباح، وهو الشخص الأول في الوزارة لعدم وجود وزير حالياً بعد أن استقال الأول، حيث أشار في اللقاء إلى أن الوزارة تعد لافتتاح مركز إعلامي كويتي في اليمن، لأن اليمن - حسب قوله - «مهمة بالنسبة للكويت».

وكيل الوزارة كان يتحدث عن أهمية الصحافة في تعزيز الروابط في ضوء المصالح المشتركة ومبادئ الممارسة الصحفية، في حين كان الزملاء يبدون تقديرهم وذكرياتهم مع الصحافة الكويتية ودورها في صناعة وعي أجيال عديدة من خلال مجلة (العربي) في المقدمة ومن ثم دورياتها الأخرى، بالإضافة إلى إذاعة الكويت وحضورها، لا تخلو الصحافة من الأخبار الرسمية، لكنك ستجد تلك الأخبار - إن وجدتها - إما في صفحات ما بعد الرقم (٢٠) أو في الصفحة الثانية، فتجدها أكثر رتابة من التي تشهدها الصحافة اليمنية.

تناولت الصحف الكويتية أكثر واقعية وأكثر حرية في طرح القضايا، حيث تشعر بأن الصحفي يحاول تقديم رسالة يجب أن تحدث شيئاً من التغيير في تلك الحادثة أو القضية، في الوقت الذي يضفي فيه مجلس الأمة شيئاً من الدعم لتوجهات الحريات، فتجد ما يدور في المجلس متصدراً الصفحات لإيمانهم بأن التغيير يبدأ من هناك في ظل وجود حرية طرح وحرية تقديم المسؤول الفلاني أمام القضاء والمطالبة بتقديم استقالته.

(الرأي العام، القبس، السياسة، الوطن، الطليعة، الأنباء....» صحافة كثيرة تجد صعوبة في المفاضلة مع أن البعض منهن ربما تستخدم أسلوب الومضات أو «اللقطات» كما في الأنباء، في حين تعتمد قلة منهن - أيضاً - على أنباء الوكالات، بينما تعتمد الأخريات على مراسلين على مستوى عربي ودولي.

أجمل ما تبرزه الصحيفة هو طغيان الصورة على المساحات، فطبيعي أن تجد الصورة أكبر من المادة، وهو ما يجعل الصحف مقروءة، في حين يتم توفير صفحات كثيرة للمنوعات يومياً، فتجد صفحة فنية أو صفحات بشكل يومي وكذا صفحات للسينما وصفحات للمنوعات الدولية.

وأبرز ما يتوفر في الصحف اليومية هناك هو الخدمات، إذ تُفرد لها مساحات واسعة، حيث يوجد بشكل يومي - مثلاً - الدليل الطبي في أغلب الصحف، وهو عبارة عن مادة إعلانية للأطباء والعيادات والمستشفيات الخاصة والعامة، بالإضافة إلى أنباء الرحلات لأغلب شركات الطيران الدولية، وكذا عناوين ديوانيات المقيل بشكل يومي، لأن الديوانيات تحدد بأيام، كل صاحب ديوانية يُحدد له يوماً في الأسبوع.

«أين تذهب هذا المساء» سيصادفك هذا العنوان في أغلب الصحف، حيث سيبين لك ذلك الإعلان ما يعرض في دور السينما الكويتية التي يصل عددها - وفقاً لتلك الإعلانات - إلى ما يقارب العشر دور، حيث تعرض فيها أحدث الأفلام التي تعرض في دور السينما الأمريكية.

الإعلان حاضر بقوة في تلك الصحف، وما يعيبها هو أن الإعلان يطغى على نصف الصفحة الأولى، في حين يرغ له في الداخل صفحات لا تتداخل معها مواد صحفية، ويقول رئيس تحرير صحيفة (القبس) الذي التقاه وفد الصحفيين اليمنيين أن أمر تواجد الإعلان في الصفحة الأولى أن يضطر للقبول بالأمر، لأنه في النهاية - حسب قوله - يتذكر أن لديه ما يقارب الأربعمائة صحفي يعملون عنده وهم بحاجة إلى رواتب وحقوق، في حين يوضح أن شريحة كبيرة من القراء يتابعون صفحات الخدمات والمنوعات.

الأمر الملفت للنظر أن الصحف الكويتية متواجدة في مكان واحد بالصفاة في شارع يسمى شارع الصحافة، وهي مجموعة من العمارات كلها صحف ومجلات ومؤسسات صحفية إلى جوار بعضها وما يبتعد عنها سوى الإذاعة والتلفزيون التي أدرجت ضمن منشآت وزارة الإعلام في ذات المبنى، أما في ما يتعلق بهذين الأخيرين فإن إمكانيات هائلة تحويها هاتين المؤسستين، فالإذاعة تجاوزت مرحلة الاستوديو، فقد توفر الاستوديو الديجيتال هناك وأصبحت المسألة تدار ببساطة، وهو ما سهل إطلاق عدد كبير من الإذاعات، منها القرآن الكريم، والإذاعة الرسمية، وإذاعة للأغاني، وأخريات لست أذكرهن، في حين يتوفر في التلفزيون عدد كبير من الاستوديوهات وورش ضخمة للديكورات وأتيليه للرسم والخط واستوديوهات تمثيل تم تعليق صور فنانيهم ومبدعيهم ومذيعيهم على جدران وممرات المبنى.

في الورشة التدريبية التي نظمها ملتقى المرأة:

أكبر ما يهدد حرية الصحفيين جهلهم بالقوانين

المحرر

□ قبل أن يحضر المتدربون حضر الضيوف لحفل الافتتاح!! نصف ساعة والأستاذة سعاد القدسي تمشط القاعة ذهاباً وإياباً متوترة الأعصاب متسائلة ما هذه المواعيد؟!

رغم أن هذا اللقاء مع الصحفيين ليس بجديد عليها، ولكنها ترفض استهتار الصحفيين بمواعيدهم حتى لو كلفها ذلك بعض المتاعب والإحراجات، كما هو الآن في بداية الورشة مع الضيوف، حيث استنكر الدكتور خالد الهيتي، مدير المركز الإعلامي بالأمم المتحدة بصنعاء، لتأخر المشاركون «المفروض أن يحضروا أول الناس».

اليوم الثاني نصف ساعة، واليوم الثالث ربع ساعة!! كانت تسير المحاضرات بدقة محكمة، فالبرنامج أعد مسبقاً وبإحكام سواء في المحتوى من حيث اختيار الموضوع أو المضامين وكذا في جانب المدرب الذي جاء من مصر، ماذا يعرف الصحفيون في القانون؟ ما هي خلفياتهم القانونية؟ ما الذي يجب على الصحفي معرفته؟ ما هي ضرورة ذلك؟ وما الذي سيفيد الصحفي عند معرفته ذلك؟ هذه الأسئلة وأخرى كانت أساس الدورة التي جاءت كإجابة لما سبق، ناهيك عن التوقيت الذي جاء ليلبي احتياج الواقع الصحفي لمثل هذه الدورات.

ماكان للصحفيين أن تتبلور لديهم خطورة الكلمة التي يستخدمونها لولا هذه الدورة التي فتحت باب الخوف لما يقومون به خوفاً لذلك.

فند الأستاذ ياسر عبدالجواد القوانين شارحاً إياها مبيناً مرماها، مما جعل المشاركون ينصدمون ويتساءلون: ما العمل؟ هل نترك الصحافة ونبحث عن عمل آخر؟ أم نستمر فيما نحن فيه؟

قال المدرب: أكبر ما يهدد حرية الصحفيين هو جهلهم بالقانون، مضيفاً: إن حنكة وقدرة الصحفي تكمن في كيف يقول ما يريده دون التعرض للمساءلة القانونية، وأفصح المشاركون للمدرب رغبتهم في تعلم كيفية التنصل من هذه المواد وكيفية النفوذ منها؟ فهم يريدون نقل الحقائق والواقع وبصدق وموضوعية.

أوجز المدرب الحل في: فهم القوانين، واختيار المفردات بدقة حتى لا يخلق له قضية أخرى فيقع تحت طائلة القانون، والثانية في امتلاك الوثائق عند التناولات.

كان الجزء العملي في الورشة التدريبية شيئاً ممتعاً، تقسم المشاركون إلى مجموعات، وتمت مناقشة بعض النصوص في القانون وتكون في المجموعات قاض ومحام ومدع ومتهم طبقت بعض القضايا وأجريت المحاكمات وعرف الصحفيون الكثير عن الإجراءات المتخذة أثناء المحاكمات والتحقيقات.

أن يجرب الصحفي تقمص دور القاضي أو المحامي أو المدعي أو... يعطيه إدراك كبير بأهمية وجسامة ما يقوم به الآخر أنى كان.

بعد ثلاثة أيام كانت هي مدة الورشة التدريبية التي نظمها ملتقى المرأة للدراسات والتدريب (WFRT) ومركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية (CTPJF) بالتعاون مع البرنامج الكندي لتنمية الجهود الذاتية حول «حريات وقضايا الصحافة بين القانون والحق في التعبير».

خرج الصحفيون بفهم لنصوص ومواد قانون الصحافة وواقع حاله، فكان دافعهم الرغبة في تغييره والمطالبة بذلك وكذا خلق رقيب ذاتي يجعلهم في منأى عن المساءلة القانونية أو الوقوع تحت طائلة القانون.

من سوق الصحافة

عادل عبده بشر

«السلطة ٤»

□ عن مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية (C . T . P . J . f) صدر العدد الأول من (السلطة ٤)، وهي نشرة شهرية متخصصة توزع مجاناً.

احتوى العدد المؤلف من (٨) صفحات على مواد تصب كلها في نطاق الصحافة وقانون الصحافة والحريات الصحفية.

جاء صدور هذه النشرة مع إطلاق مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية مبادرة «ميثاق شرف مهني» تحت شعار «إعلان أبريل ٢٠٠٥م لميثاق شرف صحفي إعلامي».

الكاريكاتير مادة صحفية

□ كما أن للكلمة والصورة وقعها الخاص لدى نفوس قراء الصحافة ومتابعيها، فإن الرسم الكاريكاتوري يعتبر مادة أساسية للصحافة، ويكفي أن تختصر مفهوم ملف صحفي كامل في رسمة كاريكاتورية واحدة.

من الملاحظ أن الصحف اليمنية، خاصة الأهلية، تفتقر إلى أبسط الرسومات الكاريكاتورية، إضافة إلى أن بعضها لا نجد فيها أي أثر لرسمة كاريكاتير، خاصة تلك الصحف التي ما زالت حديثة الصدور، بالرغم من موجود عدد لا بأس به من الرسامين المبدعين الذين لا مكان هنا لذكر أسمائهم.

نتمنى من هذه الصحف أن تعطي الصحافة حقها في الرسم الكاريكاتوري، لأنه يزيد من مفهومها ويجعل لها شكلاً رائعاً، كما نتمنى من المبدع فضل العقيلي أن يتحرر من عقدة «شارون» والمستوطنات!!

سوق الخميس

□ العنوان السابق ليس اسم أحد الأسواق المنتشرة في عموم الجمهورية، كما قد يظن البعض، وإنما هو اسم الصفحة رقم (١٦) من صحيفة (الثقافية).

الشيء الجميل في (الثقافية) أنها توفر البديل في حالة تعرض صفحاتها الثابتة لغياب أو نقص، ففي عددها الأخير غابت صفحتا «تكوين»، اللتين يحررهما الزميل توفيق الجند، لأسباب لا نعرفها، وقد يكون هذا الغياب مؤقتاً كما سبق من قبل، ثم يعاود من جديد، المهم في الأمر هو سرعة توفير البديل في صفحة أخرى اسمها «سوق الخميس» يحررها الزميل سمير جبران.

الفرق أن «تكوين» كانت تناقش قضايا تعليمية هامة وتحتوي على النقد والتصحيح، بينما «سوق الخميس» لم نجد فيه شيئاً من النقد البنَّاء، علماً أن هذه الصفحة تكررت سابقاً مرتين في صحف متعددة - (الناس، الشورى) وحالياً في (الثقافية) وبأسماء مختلفة، والمحرر واحد.

ترقبوا

□ يعتزم مجموعة من الشباب بعد أيام قليلة إصدار مجلة شبابية متخصصة تصدر نصف شهرية كعدد تجريبي بعنوان «الشباب حوار» وتحت شعار «الحوار البنَّاء طريق البناء».

المشروع من عنوانه يعترف بأنه جميل، خاصة وأنه يهتم بشريحة الشباب، ولكن المهم في هذه المجلة أن تضيف شيئاً جديداً لسوق الصحافة، كما يعتزم مركز التأهيل وحماية الحريات الصحفية إصدار مجلة غير دورية تعنى بالشأن الإعلامي والصحفي تحت اسم «الصحفيون».

عودة الأعبوس

□ عادت نشرت (الأعبوس) إلى الصدور بعد توقف استمر عدة أشهر بمشرف ورئيس تحرير جديدين، علماً أن (الأعبوس) نشرة صحفية نصف شهرية تصدر شهرياً مؤقتاً عن جمعية الأعبوس الاجتماعية الخيرية، ولكنها نشرة غير منتظمة الصدور متقطعة الإطلالة على القارئ، تقدمت منذ بضعة أشهر بطلب تسجيلها في وزارة الإعلام.

تعيينات

□ اعتمدت قناة «الجزيرة - الأطفال» الصحفي عبدالله ناصر الحرازي مراسلاً لها في بلادنا.

قناة «جزيرة الأطفال» ما زالت قيد الإنشاء في إطار شراكة بين مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع وقناة «الجزيرة» الفضائية، وسيبدأ بثها منتصف العام الجاري.

من جهتها سيتم ذكر أسماء هيئة تحرير صحيفة (آدم وحواء) الشهرية في الأعداد القادمة، إن كان في العمر بقية.

مجلة (الاستثمار) هي الأخرى غاب اسم رئيس تحريرها وشخصيته - أيضاً - في عددها الأخير «نائف حسان» وما زال البحث جارياً عن البديل.

في الهوى سوى

□ عادت «(الشورى) إلى الصدور بعد توقف بحكم المحكمة، ولكن المتتبع لها ولشقيقتها (الثوري) يجد ألاَّ فرق في إصداراتهما في الآونة الأخيرة من حيث طبيعة المواد والأخبار والتناولات..

منع صحفي من مزاولة مهنته

□ مُنع صحفي مغربي من مزاولة مهنة الصحافة لنشره مقالة بشأن إقليم الصحراء الغربية.

ووقعت محكمة ابتدائية مغربية على الصحفي علي لمرابط غرامة قدرها (١٥٠) ألف دينار مغربي - (٥٨٤٠) دولاراً أمريكياً - وعشر سنوات يمنع فيها من مزاولة مهنته الصحفية بتهمة تشويه صورة جمعية تتخذ من الصحراء الغربية مقراً لها.

وقال لمرابط لـ (رويترز) عبر التليفون من إسبانيا: «هل الدافع وراء هذا قولي إن الصحراويين في تندوف ليسوا بمعتقلين وإنما هم لاجئون».

وأضاف أن منعه من مزاولة مهنته إنما يهدف إلى حرمانه من إصدار مجلة جديدة كان يعتزم إصدارها.

وقد جاء هذا الحكم بعد رفع دعوى قضائية من قبل «جمعية أولياء وأقارب الصحراويين ضحايا القمع بمخيمات تندوف» ضد لمرابط في وقت سابق من الشهر الجاري بتهمة مخالفة وتشويه صورة الموقف الرسمي للجمعية.

من جانبها انتقدت نقابة الصحفيين في المغرب اللجوء إلى القانون الجنائي في هذه القضية تحديداً.

يذكر أن حكماً صدر بالسجن على لمرابط لمدة ثلاث سنوات عام ٢٠٠٣م بتهمة محاولة تقويض النظام الملكي وتهديد السلامة الإقليمية في مقالات ورسوم كاريكاتورية في مجلته السابقة التي حظرت - أيضاً - حينها، لكن قراراً صدر بالعفو عنه بعد ضجة دولية وإضرابه عن الطعام لمدة (٤٧) يوماً.

الإفراج عن صحفيين بكفالة

□ ذكرت مصادر إعلامية أن قاضي المحكمة الجزائية في منطقة نورتون الزيمبابوية أصدر حكماً بالإفراج عن صحفيين بريطانيين يعملان بصحيفة «الصنداي تليجراف» اتهما بانتهاك مواد قانون الهجرة والحصول على معلومات تنتهك قانون حماية الخصوصية الزيمبابوية بكفالة (٣٢٠) دولاراً أمريكياً عن كليهما، وكان القاضي نيفرديزا قد اتفق مع محامية الصحفيين على أن الدولة الزيمبابوية لا تنوي الاعتراض على الإفراج عنهما بكفالة كونها لم تفعل شيئاً خلال سبعة أيام من حجزهما.

مطالبة بالإفراج عن صحفيين مختطفين

□ جاء في خبر أوردته قناة «الجزيرة» الفضائية أن اللجنة العربية للدفاع عن الصحفيين أطلقت حملة للإفراج عن الصحفيين المختطفين في العراق.

وذكرت القناة يوم الأربعاء الماضي أن ذلك جاء خلال ندوة نظمتها اللجنة في الدوحة بالاشتراك مع الهلال الأحمر القطري حول حماية الصحفيين في الحرب والسلم.

تجدر الإشارة إلى أن عمليات الاختطاف التي شهدها العراق منذ احتلاله في التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣م طالت العديد من الصحفيين والإعلاميين ومن بينهم الصحفية الفرنسية فلورانس أوبينا مراسلة صحيفة (بيراسيون) الفرنسية التي لا تزال مختطفة حتى كتابة هذا الخبر.

تعهد دون ملل بتعقب قتلة الصحفيين

□ أعربت الفلبين وكما دأبت عليه عن عقدها العزم على تعقب قتلة الصحفيين وتحسين صورة البلاد كمنطقة آمنة للصحافة.

وقال المتحدث باسم الرئاسة إجناسيو بوني: إن السلطات تعهدت بأن تواصل دون كلل تعقب المشتبه في قتلهم صحفيين.

وذكر بوني أنه تم القبض على أربعة من المشتبه في قتلهم الصحفية مارلين أزبيرات التي قُتلت بالرصاص في منزلها يوم ٢٤ مارس الماضي في كوتاباتو الجنوبية ليرتفع عدد الصحفيين الذين لقوا مصرعهم منذ بداية العام الجاري إلى ثلاثة صحفيين، كما قُتل - أيضاً - في عام ٢٠٠٤م (١٣) صحفياً فقط في الفلبين.